ترخيص المباني

لقد ذكرنا ان القانون يلزم كل مواطن، قبل الشروع في البناء، بأن يستصدر رخصة البناء؛ وحتى العام ١٩٧٩، لم يكن هناك تشدّد كثير في اصدار رخص البناء. فقد كانت هذه الرخص تُصدَر بموجب المخطّطات الاقليمية الانتدابية التي كانت متلائمة مع حجم طلبات الترخيص. ولكن، منذ مطلع الثمانينات، حدثت تحوّلات في عملية اصدار الرخص؛ حيث بدأ التشديد واضحاً، ووضعت عراقيل أمام اصدار الرخص. فمثلاً، خلال العام ١٩٧٩، صدرت عن ثلاث لجان محلية في شمال الضفة (نابلس وجنين وطولكرم) حوالى ١٠٤٧ رخصة بناء؛ أمّا في العام ١٩٨٢، فانخفض هذا العدد الى حوالى ٤٨٠ رخصة؛ وفي العام ١٩٨٣ الى حوالى ٣٤٠ رخصة[١٨]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالاسباب الرئيسة التالية:

○ تغيّر في سياسة اصدار الرخص؛ حيث بدأ تطبيق تعليمات المخططات الهيكلية الاقليمية الانتدابية بحذافيرها، بدون ان يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي نشأ بعد مرور حوالى أربعين عاماً على اعدادها.

○ تغيير مدير دائرة التنظيم المركزية، حيث استبدل المدير السابق، الذي شغل المنصب منذ العام ١٩٧٣ حتى نهاية العام ١٩٧٩، وكان ينتمي الى حزب العمل الاسرائيلي. وقد كان هذا المدير متساهلاً، نسبياً، فترك جزءاً من حرية العمل للجان المحلية، بمدير جديد لدائرة التنظيم يؤمن بضمّ الضفة الفلسطينية الى اسرائيل، ويعمل على تنفيذ الخطط الاسرائيلية الرامية الى الضمّ، والتي وضعتها الاحزاب اليمينية. وقد اعتدى المدير الجديد على صلاحيات اللجان المحلية، فجرّدها من هذه الصلاحيات، ممّا أدّى الى تجميد اعمالها. وعمد المدير الجديد هذا، أيضاً، الى نقل مكاتب دائرة التنظيم المركزية من رام الله الى مستوطنة معاليه ادوميم، شرق القدس، ففصل، بذلك، مكاتب التنظيم عن المواطنين ووقف حائلاً أمام مراجعات المواطنين الفلسطينيين. وعلى اثر ذلك، قام الفلسطينيون بتقديم الشكاوى الى المسؤولين، وعبّروا عن احتجاجاتهم ضد المدير، فاضطر المسؤولون الى تعيين مسؤول عن التنظيم في الوسط العربي. وأعطى هذا المسؤول صلاحيات باصدار الرخص، وذلك العام ١٩٨٣. وخلال العام ١٩٨٤، أُصدرت في منطقة شمال الضفة (قضاء نابلس وجنين وطولكرم) ٥٩١ رخصة، وارتفع الرقم، في العام ١٩٨٥، الى ٧٥٣ رخصة في المنطقة ذاتها. وهذه المعطيات تؤكد أهمية دور مدير دائرة التنظيم في عملية الترخيص.

○ تحوّلات في السياسة العامة المتّبعة ازاء الاراضي المحتلة. فحتى العام ١٩٧٧، كان يحكم اسرائيل حزب العمل، الذي نفّذ خطة الون الاستيطانية، والتي تتلخّص بتكثيف الاستيطان في منطقة غور الاردن وحول القدس، وترك المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين دون استيطان، وذلك كمقدمة لحل اقليمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكن، في العام ١٩٧٧، تسلّم الحكم حزب الليكود اليميني، الذي يؤمن بضمّ الاراضي المحتلة الى اسرائيل. وفي سبيل ذلك، أُعدّت خطط لتنفيذ الضمّ، تتلخّص في خطة دروبلس، العام ١٩٧٨، القاضية بتكثيف الاستيطان في جميع انحاء الضفة الفلسطينية، وعلى جانبي الخط الاخضر، تمهيداً لمحوه. وقد أكملت هذه الخطة خطط غوش ايمونيم التي تقضي بالاستيطان في المناطق ذات الكثافة العالية بالمواطنين الفلسطينيين. وتبعتها خطة شارون، العام ١٩٨١[١٩]، القاضية بقطع الامتداد العمراني العربي بواسطة استيطان كثيف في محاور أساسية.

وفي سبيل تنفيذ هذه الخطط السياسية الاقليمية، عملت دائرة التنظيم المركزية كواسطة